

"أوريدو" (Ooredoo) شركة مساهمة قطرية

شركة التشغيل التي تم تقييمها

- "أوريدو" (Ooredoo) قطر

الخدمات التي تم تقييمها

- خدمات المحمول المدفوعة مسبقاً
- خدمات المحمول آجلة الدفع
- الحزمة العريضة للخطوط الثابتة

الترتيب

12

النتيجة

%5

الفرق عن 2018

▼ 0.26

الترتيب بين 12 من شركات الاتصالات

%100 ————— %0

التوصيات الرئيسية

- نشر سياسة الخصوصية. يجب على "أوريدو" نشر سياسة خصوصية، وأن تضمن سهولة العثور على هذه السياسة وفهمها.
- توضيح القيود المفروضة على المحتوى والوصول إلى الشبكة. يجب أن تكون "أوريدو" أكثر شفافية حول كيفية تعاملها مع الطلبات الحكومية والخاصة لحظر المحتوى أو حجب حسابات المستخدمين، والطلبات الحكومية لإيقاف تشغيل الشبكات.
- تحسين إجراءات التظلم. يتعين على "أوريدو" تحسين آليات التظلم بالإفصاح عن إجراءاتها لتلقي الشكاوى المتعلقة بحرية التعبير والخصوصية، وتوفير طرق واضحة لإنصاف هذه الأنواع من الشكاوى.

النتائج الرئيسية

- حصلت "أوريدو" على ترتيب أدنى شركة اتصالات مسجلة في المؤشر، حيث لم تفصح عن أي شيء تقريباً فيما يتعلق بالسياسات والممارسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية لدى المستخدمين.
- لم تفصح "أوريدو" عن أي شيء يتعلق عن كيفية الاستجابة للطلبات الحكومية والخاصة لحجب المحتوى، أو مطالب الحكومة بإيقاف تشغيل شبكات.
- لم تنشر "أوريدو" سياسة الخصوصية، مما يجعل من المستحيل على المستخدمين فهم ما تقوم به الشركة بمعلوماتهم، بما في ذلك ما تقوم بجمعه ولأي غرض.

التحليل

نبذة عن "أوريدو"

تقدم شركة "أوريدو" ش.م.ق خدمات الاتصالات مثل خدمات المحمول والحزمة العريضة والألياف البصرية في قطر و11 دولة أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا⁴

القيمة السوقية: 5.2 مليار دولار⁵

سوق الدوحة للأوراق المالية DSM: ORDS

المقر: دولة قطر

الموقع الإلكتروني: www.ooredoo.qa

حصلت "أوريدو" على الدرجة الأدنى بين جميع شركات الاتصالات، بحيث كانت الأقل إفصاحاً عن السياسات والممارسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية لدى المستخدمين بين نظيراتها، بما في ذلك شركة "اتصالات" في الإمارات العربية المتحدة.¹ وكانت شركة "أوريدو" التي تملك حكومة قطر حصة الأغلبية فيها، واحدة من ثلاث شركات في المؤشر لم تجر أي تحسينات خلال السنة الماضية.² في حين لا تشجع البيئة السياسية والتنظيمية في قطر الشركات على الالتزام علانية بحقوق الإنسان³ يمكن لشركة "أوريدو" أن تكون أكثر شفافية حيال السياسات الأساسية التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية في عدد من المجالات.

¹ يغطي البحث حول مؤشر 2019 الفترة من 13 يناير/كانون الثاني 2019 إلى 8 فبراير/شباط 2019. السياسات التي دخلت حيز التنفيذ بعد 8 فبراير/شباط 2019 لم يتم تقييمها في هذا المؤشر.

² للمزيد عن أداء "أوريدو" في مؤشر 2018: <https://rankingdigitalrights.org/index2018/companies/ooredoo>

³ "قطر 2017/2018"، تقرير منظمة العفو الدولية، 2018، <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/qatar/report-qatar>

⁴ Our Markets, Ooredoo Corporate, Accessed January 15, 2019, http://ooredoo.com/en/who_we_are/our_markets

⁵ Bloomberg Markets, <https://www.bloomberg.com/quote/ORDS:UH>

ما إذا كانت تتعلق بحرية التعبير أو بمسائل الخصوصية (G3). لم تقدم أي دليل على وجود إجراءات للعناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان (G4)، أو عما إذا كانت تعمل مع الأطراف المعنيين بقضايا حرية التعبير أو الخصوصية (G5). لم تقدم "أوريدو" آلية تظلم للمستخدمين لتقديم الشكاوى المتعلقة بحرية التعبير والخصوصية، ولم تكن هناك معلومات إضافية حول كيفية تلقي هذه المظالم والاستجابة لها (G6).

لم تتلق "أوريدو" أي نقاط على أي مؤشر في هذه الفئة، ولم تفصح عن أي شيء بخصوص الحوكمة والإشراف على قضايا حقوق الإنسان في الشركة.⁶ لم تصدر أي التزام علني باحترام حرية التعبير والخصوصية كحق من حقوق الإنسان (G1)، كما لم تفصح الشركة أي درجة من الالتزام على المستوى الإداري بهذه القضايا داخل الشركة (G2). على الرغم من إفصاحها عن سياسة خاصة بالمبلغين عن المخالفات، إلا أنها لم تحدد

حرية التعبير 13%

لم تحصل "أوريدو" على أي نقاط لأي من المؤشرات الأخرى في هذه الفئة. فشلت "أوريدو" قطر في الإفصاح عن أي معلومات حول سياسات إدارة الشبكات (F9). كما لم تقدم الشركة أي معلومات حول عملية الاستجابة للطلبات الحكومية أو الخاصة بحظر المحتوى أو إيقاف حسابات المستخدمين (F5)، كما أنها لم تقدم أي بيانات حول عدد الطلبات الحكومية أو الخاصة لتقييد الوصول إلى المحتوى أو الحسابات التي تلقتها أو التي امتثلت لها (F6-F7). لا يوجد عائق قانوني واضح لتزويد هذه المعلومات. وغالباً ما يعود عدم الإفصاح كون "أوريدو" مملوكة بنسبة أغلبية للدولة، وكذلك نتيجة لانعدام الشفافية في بيئة قطر القانونية. شركات الاتصالات في قطر ملزمة قانوناً بالامتثال لجميع الأوامر القضائية لحجب المحتوى،⁸ لكن لا يوجد قانون يحظر "أوريدو" من الكشف عن عملياتها للتعامل مع هذه الطلبات أو معدلات امتثالها لطلبات حجب المحتوى الحكومية أو الخاصة.

أفصحت "أوريدو" عن القليل من المعلومات حول سياساتها التي تؤثر على حرية التعبير وتعاقدت مع شركة "أكسياتا" Axiata بالحصول على ثاني أدنى ترتيب بين شركات الاتصالات، أمام "إم تي إن" MTN و"بهارتي إيرتل" Bharti Airtel. عرضت "أوريدو" شروط الخدمة التي كان من السهل العثور عليها وفهمها (F1)، وقدمت تلك الشروط بعض المعلومات حول قواعدها وكيفية تطبيقها (F3). كما أفصحت عن بعض المعلومات حول سبب حاجتها إلى إيقاف تشغيل أو تقييد الوصول إلى شبكاتها (F10)، على الرغم من أنها لم تكشف عن أي معلومات أخرى حول كيفية تعاملها مع الطلبات الحكومية بإيقاف تشغيل شبكاتها.

الخصوصية 0%

لم تقدم "أوريدو" أي معلومات حول كيفية تعاملها مع الطلبات الحكومية أو الخاصة للحصول على معلومات المستخدمين، مما يجعلها واحدة من أربع شركات، إلى جانب "إم تي إن" MTN و"اتصالات" Etisalat و"أكسياتا" Axiata، التي لم تتلق أي نقاط على هذه المؤشرات (P10-P11-P12). كما لم تقدم أي معلومات عن إجراءاتها للاستجابة إلى هذا النوع من الطلبات (P10)، أو ما إذا كانت تقوم بإعلام المستخدمين عند طلب معلوماتهم (P12). فشلت "أوريدو" أيضاً في نشر أي بيانات عن عدد الطلبات التي تلقتها للحصول على معلومات المستخدم (P11). غالباً ما يعود عدم الإفصاح كون "أوريدو" مملوكة بنسبة أغلبية للدولة، وكذلك نتيجة لانعدام الشفافية في بيئة قطر القانونية. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد قانون يحظر على "أوريدو" من الكشف عن سياستها في الاستجابة إلى الطلبات الخاصة للحصول على معلومات المستخدمين.

حصلت "أوريدو" على أدنى درجة للخصوصية لجميع الشركات التي تم تقييمها. لم تنشر "أوريدو" قطر سياسة خصوصية لأي من خدماتها، مما يجعل من المستحيل على المستخدمين فهم ما تقوم به الشركة بمعلوماتهم، بما في ذلك ما تقوم بجمعه ومشاركته وأسباب ذلك (P1-P8). كانت "أوريدو" قطر الشركة الوحيدة التي لم تكشف شيئاً عن سياساتها للحفاظ على أمن معلومات المستخدمين (P13-P18). لم تكشف ما إذا كانت لديها نظم قائمة لمراقبة أو تقييد وصول الموظفين إلى معلومات المستخدمين (P13)، كما لم تقدم أي معلومات حول عملياتها لمعالجة الثغرات الأمنية أو لمعالجة خروقات البيانات (P14-P15).

⁶ للمزيد عن أداء "أوريدو" في مؤشر 2018: <https://rankingdigitalrights.org/index2018/companies/ooredoo>

⁷ بالنسبة لمعظم المؤشرات في فئتي حرية التعبير والخصوصية، يقوم المؤشر بتقييم الشركة العاملة في السوق المحلية. في هذه الحالة، شركة "أوريدو" قطر.

⁸ بيتر كوفيبي، "أمير قطر يوقع تشريعاً جديداً للجريمة السيبرانية" أخبار الدوحة، 16 سبتمبر 2014، <https://dohaneews.co/qatars-emir-signs-law-new-cybercrime-legislation>